

## تصريح صحفي

القبض على مقاتل في صفوف داعش، للاشتباه في ارتكابه الإبادة الجماعية ضد الايزديين

١٥ - تشرين الأول - ٢٠١٩

في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩، نقل المواطن العراقي المدعو طه أ. ج، البالغ من العمر ٢٧ عاماً، من اليونان الى المانيا للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية، جرائم ضد الإنسانية والاتجار بالبشر، بما في ذلك قتل فتاة ايزيدية كانت تبلغ من العمر خمس سنوات.

السيدة امل كلوني، المحامية في Doughty Street Chambers والسيدة ناتالي فون فيستهاوزن، محامية المانية ومحامية والدة الطفلة سوف يمثلان والدة الطفلة وفقاً لاحكام القانون الألماني.

طه أ. ج هو زوج المتهمه جينفر، المواطنة الألمانية التي تبلغ من العمر ٢٨ عاماً والتي تجري محاكمتها حالياً امام المحكمة العليا في مدينة ميونيخ بتهمة ارتكاب جريمة حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت ضد ضحايا ايزيدية. طه أ. ج وجينفر كلاهما سيواجهون عقوبة قصوى بالسجن مدى الحياة في حالة تمت ادانتهم.

حسب مذكرة التوقيف فان، طه أ. ج التحق بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في وقت ما قبل اذار/ مارس ٢٠١٣، وفي صيف عام ٢٠١٥ اشترى هو وزوجته فتاة ايزيدية في الخامسة من عمرها مع والدتها التي كانت جزءاً من مجموعة من سجناء الحرب، حيث أقدم الاثنان على استعبادهما. الطفلة ووالدتها كانتا محجوزتان في الاسر في مدينة الفلوجة، حيث تم اجبارهن على اعتناق الإسلام وتم منعهن من ممارسة عقيدتهن، كلاهما تعرضتا للضرب بعنف شديد على يد طه أ. ج وفي كثير من الأحيان بتحريض من زوجته. في أحد الأيام قام بربط الطفلة الايزيدية في الهواء الطلق وتركها لتموت من العطش تحت درجات حرارة عالية.

منذ اب/ أغسطس عام ٢٠١٤، داعش استهدفت المجتمع الايزيدي في العراق وسوريا من خلال حملة منظمة من الاعدامات الجماعية، الاستعباد والعنف الجنسي، التجنيد القسري للأطفال، بالإضافة الى نزوح ما يقارب ٤٠٠،٠٠٠ انسان ايزيدي من وطنهم في العراق، وقد اعترفت الأمم المتحدة، محكمة العدل الألمانية والكثير من الهيئات الوطنية والدولية بان هذه الجرائم ترقى الى حد جرائم الإبادة الجماعية.

وبحسب محامية الضحية السيدة امل كلوني ان " ان اعتقال طه هو علامة فارقة بالنسبة للناجين من وحشية جرائم داعش، هذه هي المرة الأولى الذي سوف يواجه فيها أحد عناصر داعش المحاكمة بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية وفي أي مكان في العالم، ولكن في الوقت الذي تم القبض على هذا المشتبه به، فان التقارير تشير الى هروب المئات من مقاتلي داعش المزعومين من احد السجون في سوريا. أثني على النيابة الألمانية لالتزامها بالعدالة، لكن الناجيات منذ فترة طويلة تظن ان الاستجابة العالمية يجب ان تشمل الالتزام عالمي بتقديم عناصر داعش الى العدالة، لكن ما شاهدناه من استجابة لحد الان قليل جداً وربما قريباً ستكون متأخر جداً.

وبحسب محامية الضحية السيدة ناتالي فون فيستهاوزن ان "محاكمة طه أ. ج أخيراً هي فرصة كبيرة لتحميل الجاني المسؤولية الرئيسية عن العنف الذي تعرض لها موكلتي وابنتها. اعتقال طه واحتمالية محاكمته في المانيا هو كبير لها. منذ ان تم تحريرها، فهي لم تصدق بانها سوف تواجهه في المحكمة وامام العدالة".

المدير التنفيذي لمنظمة يزدا الغير حكومية، السيد مراد إسماعيل، قال " نحن سعداء بان أحد متهمي الإبادة الجماعية سوف يقدم الى العدالة في محكمة المانية. لقد انتظر ضحايا الإبادة الجماعية الايزيدية طويلاً لمدة خمس سنوات بانتظار تحقيق العدالة، يجب ان يتحمل كافة عناصر داعش مسؤولية جرائمهم ضد الايزديين والمجتمعات

الأخرى في العراق وسوريا. يزدا وشركائها سوف يواصلون بذل الجهود لتوثيق الجرائم المروعة التي ارتكبتها داعش وسوف تقدم الدعم المطلوب للضحايا في سعيهم لتحقيق العدالة، بما في ذلك الدعم في المحاكم المحلية والدولية".

ملاحظات للمحررين:

طه آ. ج تم القاء القبض عليه في اليونان في شهر مايو عام ٢٠١٩، الأساس القانوني لاعتقاله ونقله لاحقا الى المانيا كان الامر الصادر من محكمة العدل الفيدرالية في المانية (كارلسروه) في ١٨ نيسان/ ابريل ٢٠١٩، حيث كان اول ظهور لطه كان في شهر أكتوبر /تشرين الأول. ابلغه القاضي بأمر الاعتقال والاحتجاز من قبل المحكمة.

بالرغم من ان طه آ.ج ليس مواطنا المانيا، والضحايا جرائمه ليسوا المانيين، ولم ترتكب تلك الجرائم على أراضي المانيا، الا ان المحاكم الألمانية لديها ولاية على جرائم الإبادة الجماعية، جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب مبادئ القضاء العالمي.

بموجب القانون الألماني، يتمتع ضحايا الجرائم الخطيرة بحقوق " المدعين العامين الملحقين" ويمكنهم المشاركة الكاملة في الإجراءات الى جانب النيابة العامة وهيئة الدفاع.

للحصول على بيان المحامية امل كلوني امام مجلي الامن الدولي التابع للأمم المتحدة بخصوص أهمية المساءلة عن جرائم داعش، يرجى النقر [هنا](#) او مشاهدة الفيديو [هنا](#).

للحصول على بيان المحامية امل كلوني في الجمعية العام للأمم المتحدة، بخصوص الخيارات المتاحة حول المساءلة الدولية عن جرائم داعش، يرجى النقر [هنا](#)

للحصول على نسخة من البيان بخصوص المحاكمة ضد قضية جنيفر، يرجى الضغط [هنا](#)